جامعة قناة السويس

كلية التربية بالسويس

بسم الله الرحمن الرحيم

دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام
(دراسة حالة في محافظتي جرش وعجلون- الأردن)

إعداد

د. محمد محسن حسينات

أستاذ مشارك بقسم العلوم التربوية والاجتماعية

كلية عجلون الجامعية– جامعة البلقاء التطبيقية

د. إياد عدنان الحصان

مدرس قسم العلوم المالية والإدارية

كلية عجلون الجامعية

جامعة البلقاء التطبيقية

د. فايزة محمد المؤمني

مدرس قسم العلوم المالية والإدارية

كلية عجلون الجامعية

جامعة البلقاء التطبيقية

دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام
(دراسة حالة في محافظتي جرش وعجلون- الأردن)

د. محمد محسن حسينات
د. إياد عدنان الحصان
د. فايزة محمد المؤمني

مقدّمة الدراسة:

(ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء لأعنتكم إن الله عزيز حكيم) البقرة (٢٢). وقال الله تعالى (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولا سديدا) سورة النساء آية (٩).

والمقصود بالذرية الضعاف هنا هم الأيتام، واليتيم: هو الصبي الذي فقد أباه قبل البلوغ، فإن لم يجد اليتيم من يؤويه ويرعاه ويكفله، كان عرضة للضياع من جهة، وخاصة إذا كان فقيرا، أما إذا كان غنيا فانه يكون مطمعا لمن يلي رعايته بغير تقوى الله من جهة أخرى، وفريسة سهلة أمام المنحرفين ورفقاء السوء من جهة ثالثة. وللمبالغة في الحث على إكرام اليتيم، قرن العليم الخبير بين الأمر بعبادته وحده سبحانه، والإحسان إلى مستحقي الإحسان في قوله تعالى: (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين..) سورة النساء آية ٣٦ .

لذا كان هؤلاء الأيتام أحق الناس بالرحمة والرأفة والشفقة عليهم، عناية لهم ورعاية لمصالحهم الدينية والدنيوية، نظراً لضعفهم وصغرهم وعجزهم عن اكتساب معيشتهم ورزقهم، والقيام على شؤونهم بأنفسهم. والرحمة هذه : خلق عظيم، وعاطفة إنسانية فياضة، وجوهرة نفيسة ثمينة، مستقرها ومستودعها قلوب المؤمنين الصادقين.

مشكلة الدراسة:

يشير تقرير لليونيسيف عن أوضاع الأطفال في العالم للعام ٢٠٠٤ إلى أن هناك حوالي ١٤٠ مليون طفل في العالم قد فقدوا رعاية أحد أو كلا الوالدين. وفي العالم العربي أظهر المؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى والذي عقد في يناير ٢٠٠٤ حول اتفاقية حقوق الطفل، أن هناك أكثر من ١٨ مليون طفل عربي لم يتم استخراج شهادات ميلاد لهم. كما أوضح تقرير

جامعة الدول العربية "عالم عربي جدير بالأطفال" أن هناك ما يفوق ٧ ملايين طفل في سن الدراسة ولم يتم إلحاقهم بالتعليم النظامي.

في عام ٢٠٠٤ نادت اللجنة الدولية لحقوق الطفل بتطوير إرشادات توجيهية لحماية الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية، وفي السنة التالية قامت الأمم المتحدة بتخصيص يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ للنقاش حول الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية والذي خرج بدعوة لإيجاد معايير دولية لرعاية الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية. وبناء عليه تشكلت مجموعة عمل مكونة من المنظمات غير الحكومية كانت مهمتها الخروج بمسودة إرشادات دولية لحماية الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية وتوفير الرعاية البديلة لهم. وقد صدرت المسودة الأولى للمبادئ التوجيهية في ١٢ مايو عام ٢٠٠٦ قدمتها اليونيسيف بالتعاون مع مجموعة المنظمات غير الحكومية، تلي ذلك عقد اجتماع في البرازيل لممثلي الحكومات في أغسطس ٢٠٠٦ وتم من خلاله وضع عدد من الملاحظات على المسودة وتشكلت لجنة لإعادة صياغة المسودة، وصدرت مسودة منقحة مقدمة من حكومة البرازيل في يونيو ٢٠٠٧.

لذلك تتحدد مشكلة الدراسة في معرفة دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام، من وجهة نظر عينة الدراسة.

عناصر المشكلة:

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة على السؤال التالي:

" **هل هناك دور للمؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام؟** "

والذي يتفرع منه:

١. ما هو دور المؤسسات الاجتماعية في الرعاية الصحية للأيتام؟

٢. ما هو دور المؤسسات الاجتماعية في الرعاية التربوية للأيتام؟

٣. ما هو دور المؤسسات الاجتماعية في الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للأيتام؟

٤. ما هو دور المؤسسات الاجتماعية في ترفيهيا ورياضيا للأيتام؟

٥. هل هناك فروق أو دلاله إحصائية حول العناصر الديموغرافية؟

أهمية الدراسة:

ولذلك تبرز أهمية البحث في تحديد دور الإسلام المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام من وجهة نظر عينة الدراسة.

إن نتائج هذه الدراسة سوف تسهم في تقديم صورة واضحة المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام. وتعتبر النتائج المتوقعة ذات أهمية مستقبلية بالنسبة لكيفية التعامل مع هذه الحالات ومحاولة تجنب الآثار السلبية المترتبة عليها.

محددات الدّراسة:

تتحدد الدراسة بالآتي:

١. الحدّ الزّمني: تقتصر الدراسة على دور الإسلام المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام خلال فترة الدراسة فقط.
٢. الحدّ المكاني والموضوعي: يقتصر هذا البحث على تحديد دور الإسلام المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام، من وجهة نظر عينة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعيش ملايين من الأطفال في جميع أرجاء العالم لفترات طويلة من حياتهم بعيدا عن كنف أسرهم في أسر بديلة أو في مؤسسات تحت سلطة وإشراف سلطات معنية بالرعاية، وقد تحمل هذه المؤسسات أسماء عديدة مثل ملاجئ الأيتام، دور الأطفال، دور الرعاية وغيرها، وقد تقوم بإدارة مثل هذه المؤسسات جهات حكومية أو الجمعيات الأهلية أو جهات خاصة مثل الشركات أو الأفراد. ويودع الأطفال في مثل هذه المؤسسات بسبب فقدان الرعاية الوالدية، والذي يرجع إلى العديد من الأسباب منها وفاة الوالدين أو أحدهما أو الحكم بالسجن على أحدهما أو نزوح البشر من مناطق إلى أخرى بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية أو تعرض الأطفال للخطف أو المتاجرة بهم للعمل بعيدا عن مناطقهم وأسرهم أو المشكلات الأسرية التي قد تودي بالأطفال إلى حياة الشارع، بالإضافة إلى الأطفال المولودين خارج نطاق الزواج الشرعي.

يشير تقرير لليونيسيف عن أوضاع الأطفال في العالم للعام ٢٠٠٤ إلى أن هناك حوالي ١٤٠ مليون طفل في العالم قد فقدوا رعاية أحد أو كلا الوالدين. وفي العالم العربي أظهر المؤتمر العربي الثالث رفيع المستوى والذي عقد في يناير ٢٠٠٤ حول اتفاقية حقوق الطفل، أن

هناك أكثر من ١٨ مليون طفل عربي لم يتم استخراج شهادات ميلاد لهم. كما أوضح تقرير جامعة الدول العربية "عالم عربي جدير بالأطفال" أن هناك ما يفوق ٧ ملايين طفل في سن الدراسة ولم يتم إلحاقهم بالتعليم النظامي.

مؤسسات الرعاية:

بينما لا يوجد تعريف متفق عليه لمؤسسات رعاية الأطفال إلا أن هناك خصائص معينة متفقاً عليها: فهي "تعمل أساسا على توفير الرعاية على مدار الساعة للأطفال الذين يعيشون بعيدا عن أسرهم وتحت إشراف موظفين مدفوع الأجر".

ولا يمكن القول بأن الأطفال الموجودين في أية مؤسسات بعيدا عن ذويهم يقعون ضمن التعريف، فقد يعيش الأطفال في مؤسسات تعليمية أو يقضون أوقاتا طويلة في مرافق نفسية أو صحية للعلاج، لكن مهما طالت مدة بقائهم في تلك المؤسسات فإنهم في النهاية يعودون لأسرهم، لكن الأطفال الذين يعيشون في مؤسسات لفترات قد تطول عن ٣ أشهر بدون تلقي رعاية من الوالدين أو الأوصياء عليهم هم الفئة التي يشار إليها هنا بالرعاية المؤسسية. وتتفاوت هذه المؤسسات تفاوتا كبيرا فيما بينها من حيث الحجم فبعضها كبير يضم مئات الأطفال، وبعضها متوسط والبعض الآخر صغير ويشبه الأسرة حيث لا يتعدى عدد الأطفال العشرة. وتختلف المؤسسات أيضا بمن يقوم على إدارتها فمنها ما هو حكومي أو يتبع لجمعيات أهلية أو أفراد وشركات خاصة أو خيرية دينية. ويمكن أيضا إدراج أنواع الرعاية البديلة تحت بعض التصنيفات العريضة كما يلي:

الرعاية المؤسسية الطويلة المدى: ويمكن أن تضم أعدادا من الأطفال فاقدي الرعاية (عشرات إلى مئات)، وقد تكون مخصصة لرعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

رعاية إيواء طارئة : مرافق توفر الخدمات لتلبية حاجات الأطفال الأساسية من أمن وغذاء على المدى القصير.

دور الإيواء: تقدم الرعاية لعدد من الأطفال في دار تخصهم في بيئة تشبه بيئة الأسرة.

الوصاية: وتشمل وضع الطفل مع أسرة أخرى لفترات متفاوتة من الوقت ويتم قبول الطفل في الأسرة البديلة(الحاضنة) مع أبنائها. وقد تكون غير الرسمية: حيث يتم وضع الطفل مع أسرة أخرى تربطه بها علاقة قربى (الأسرة الممتدة).

وحسب ما ورد في تقارير الدول فإن العديد من ترتيبات الرعاية البديلة ومؤسسات الرعاية الموجودة تتقاطع مع هذه التعريفات وإن اختلفت المسميات المستخدمة للتعريف بأنواع المؤسسات وتبعيتها ومن يقوم بإدارتها والإشراف عليها. وكذلك الأمر بالنسبة لأشكال الرعاية المتوافرة خاصة تلك التي يطلق عليها في الغالب "الأسر البديلة" أو الأسر الحاضنة والتي تنأى عن الشكل المؤسسي للرعاية وتقدم ترتيبات تشبه إلى حد كبير البيئة الأسرية.

رعاية الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية في الدول العربية:

حتى نتمكن من فهم وضع الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية وتحليل واقعهم يتوجب علينا أن نبدأ من السياق المجتمعي الذي يعيشون فيه وفهم تأثير مجمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المباشر وغير المباشر على وضع الأطفال عموما وعلى الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية الفئة بشكل خاص وعلى أسرهم. كما وتتطلب دراسة أوضاع هؤلاء الأطفال معرفة بالسياسات العامة والبرامج القائمة التي تستهدفهم والتي بدورها تتأثر بشكل مباشر بالثقافة المجتمعية، والأطر القانونية والتشريعات التي تحمي حقوقهم. بالإضافة إلى ذلك تتطلب دراسات تحليل واقع الرعاية البديلة بيانات حول حجم ظاهرة الأطفال فاقدي الرعاية الوالدية وأسباب إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية، خصائص مؤسسات الرعاية الموجودة وأنماط الرعاية البديلة والخدمات المقدمة، الدور الذي تقوم به الحكومات والجهات الأخرى تجاه هذه الفئة من الأطفال. ويتناول هذا الجزء بشيء من التفصيل، حسب البيانات المتاحة، كل القضايا التي تم طرحها.

على الرغم من التباينات والاختلافات بين دول العالم العربي إلا أن هناك العديد من الخصائص المتشابهة. يبلغ عدد سكان الـ ٢٢ دولة في العالم العربي ٢٨٠ مليون نسمة حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٢)، ويبين التركيب العمري للسكان أن ٣٢% من السكان من الأطفال دون ١٥ سنة. ويعني وجود نسبة عالية من صغار السن أن نسبة الإعالة تبلغ ٨٠.٠% وهي أعلى من المتوسط العالمي. ورغم أن معدلات الخصوبة قد انخفضت بشكل ملحوظ عما كانت عليه في الماضي إلا أنها ما زالت مرتفعة عن المتوسط العالمي حيث بلغت ٣,٥% مقارنة بـ٢,٧% للأخير.

وتتفاوت دول المنطقة العربية فيما يتعلق بمستويات الفقر ودخل الفرد ومستوى الرفاه بين دول ذات دخل مرتفع، ودول ذات دخل متوسط، وأخيرا دول ذات دخل منخفض. وينعكس هذا بدوره على طبيعة المشاكل ومدى حدتها. و أن العالم العربي قد شهد فترات نمو اقتصادي كبير

في منتصف السبعينيات حيث بلغ معدل النمو ٨,٦% في السنة، تلاه انخفاض ضخم وصل إلى ٠,٧% في الفترة بين ١٩٨٢-١٩٩٠، ثم تحسن نسبي خلال العقد التالي حيث ارتفع إلى ٣,٣%، وإن لم ينعكس بشكل واضح على مستوى الرفاه للفرد. وقد كان للتحولات الاقتصادية وما صاحبها من برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية خاصة على الدول الأقل دخلا دور في خفض حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، واتساع رقعة الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد التباين الاجتماعي.

وتتفاقم حدة هذه الظروف الاقتصادية الصعبة ونقص الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية على الفئات الأكثر هشاشة في المجتمعات وخاصة الأطفال. كما أنها تزيد من الضغوط على الأسر مما يعوق قدرتها على القيام بدورها في رعاية أطفالها.

أسباب إيداع الأطفال في مؤسسات ومراكز الرعاية:

البحث في الأسباب التي تؤدي إلى إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية أو بمعنى آخر أسباب حرمان الأطفال من الرعاية الوالدية يبرز مدى التشابه بين الدول على مستوى العالم، وإن اتخذت بعض الأسباب أولوية عن الأخرى بما يتصل بالظروف الموضوعية لمجتمعات بعينها، مثل الدول التي تعيش ظروف النزاع المسلح والحروب أو تلك التي تعاني انتشار مرض نقصان المناعة البشرية الايدز وغيرها، ورغم هذا التفاوت في التركيز على أسباب بعينها يمكننا وضع تصنيفات عريضة تدرج تحتها الأسباب المختلفة كما تم رصدها.

بداية يمكن القول أن هناك أسباباً عامة (macro level) تتصل بظروف يمر بها المجتمع ومنها الحروب، والهجرة القصرية، وانتشار الأوبئة (مثل مرض نقص المناعة البشرية)، وانتشار الفقر، ومنها أسباب تتعلق بالأسرة والمجتمع المحلي (micro level) مثل النزاعات الأسرية والانفصال، الإهمال والإساءة، هجر الوالدين لأطفالهما، وهرب الأطفال من أسرهم وإلى غير ذلك.

العوامل الاقتصادية:

في كثير من الدول سواء النامية أو المتقدمة للفقر دور كبير في حرمان الأطفال من الرعاية الوالدية. تشير بعض التقديرات إلى أن نحو ٤٧ مليون طفل في أوروبا وأمريكا الشمالية

يعيشون تحت خط الفقر الوطني في تلك الدول. وقد يضطر الوالدان تحت ضغط الفقر وعدم قدرتهما على توفير احتياجات أطفالهما الأساسية وتوفير الرعاية اللازمة إلى إيداعهم في مؤسسات للرعاية.وقد كان للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها العديد من الدول العربية كنتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض متوسط دخل الأسرة أو الفرد إلى أدنى مستوياته، في تزايد أعداد الأطفال الذين يتم إيداعهم في مؤسسات الرعاية. وتزيد هذه النسبة بين الأسر التي تعولها الأمهات وحدها حيث يقع على عاتقها كل المسئوليات وغالبا ما تكون هذه الأسر الأكثر فقرا ليس فقط لقلة الدخل بل لعدم توافر فرص للعمل مما قد يدفع بالأمهات إلى إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية.

العوامل الاجتماعية:

التفكك الأسري ضعف شبكة العلاقات الأسرية إما لغياب الأب الدائم كسفره أو طول انشغاله بقوت عمله، حالات الطلاق والزواج المتعدد والهجرة الخارجية للمعيل وفاة أحد الوالدين أو كلاهما من الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى مؤسسات الرعاية. كما ويؤدي النزاع الأسري والذي في كثير من الأحيان إلى هروب الأطفال إلى الشارع. وتلعب الثقافة المجتمعية السائدة والمفاهيم التقليدية والتي تصم الأطفال الذين يولدون خارج رباط الزواج دورا في دفع الأمهات إلى التخلي عن أطفالهم.

الحروب والكوارث الطبيعية وهي من الأسباب الطارئة والتي تتطلب إجراءات فورية لمعالجة آثارها على الأطفال.

العنف وفي بعض الدول يكون تعرض الأطفال للعنف الأسري من ضمن الأسباب الرئيسية لإيداع الأطفال في دور الرعاية الاجتماعية خاصة تعرضهم للانتهاك الجنسي أو الإيذاء أو تعرض بعض الفتيات للاغتصاب.

عادة ما يتم البحث في أسباب حرمان الأطفال من الرعاية الوالدية لفهم جذور المشكلة وإيجاد السبيل الأمثل لمعالجتها، لكن وبالنظر إلى تقارير الدول فتحديد الأسباب له وظيفة تحديد فئات من الأطفال سيتم إيداعها في مؤسسات الرعاية التي تديرها الدولة ولا يتم تناولها في تحديد البرامج والسياسات التي تتوجه لهذه الفئة من الأطفال. والأمثلة على ذلك كثيرة ففي تقارير الدول تكون الأسباب جزءاً من التعريفات لفئات الأطفال كما تضعها الوزارات أو جهات الاختصاص وزارة الشئون الاجتماعية وقد تشمل وفاة الوالدين أو أحدهما والأطفال مجهولي النسب أو أولئك

الذين أوصت الدولة بفصلهم عن أسرهم، لكن وفي واقع الأمر يلاحظ أن أعدادا كبيرة من الأطفال الموجودين في المؤسسات لا ينطبق عليهم التصنيف، وأن فقر الوالدين وعدم توافر الخدمات الأساسية لهؤلاء الأطفال مثل التعليم والصحة تدفع بالأهل إلى إيداع أطفالهم في مؤسسات الرعاية إضافة إلى عدم توافر الحضانات التي قد تساند الأمهات في رعاية الأطفال. ومع ذلك لا نجد أية أشارة في الخدمات المقدمة تدعم للأسر وحل لمشاكلها أو محاولة لم شمل الطفل مع أسرته.

التشريعات الوطنية والقوانين لحماية الأطفال فاقدي الرعاية:

قامت معظم دول المنطقة بتوقيع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وتعد نصوص الاتفاقية في أغلب الأقطار سارية المفعول في إطار التشريعات الوطنية، كما قامت العديد من الدول بمراجعة قوانينها لتصبح أكثر تواؤما مع بنود الاتفاقية الدولية والمعايير الدولية التي تهدف إلي تنمية الطفل وحمايته. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم الدول العربية تحفظت على مواد الاتفاقية والتي تتعلق بالتبني لأنها لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

الشريعة الإسلامية: التبني والكفالة

أوجب الإسلام على الدولة والمجتمع رعاية الأيتام واللقطاء رعاية كاملة، وتشمل الرعاية الحضانة أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي، أو الإقامة في مؤسسات مناسبة لرعاية الأطفال. وهنالك بعض الدول التي سمحت في قوانينها بإجازة نظام التبني، وهناك العديد من الدول الإسلامية والعربية التي لم تجز نظام التبني نظراً لأنه محرم في الشريعة الإسلامية لوجود المانع الشرعي وهو (إدخال نسب على الغير).

والكفالة هي الإطار الإسلامي لوضع الطفل اليتيم مع أسرة لا تربطه بها صلة الدم. وفي معظم الدول العربية يستخدم لفظ كفالة لوصف هذه العملية، وفي المغرب يستخدم لفظ تنزيل، أما في الأردن فيعمل بنظام الاحتضان كبديل للتبني حيث يقوم على كفالة أسرة بالطفل بدون أن يحمل اسمها. وينص التشريع الذي يدعم عملية الكفالة صراحة على اختلاف الوضع القانوني بين صلة القرابة بالمولد وتلك الناجمة عن صلات اجتماعية أخرى، الأمر الذي يعطي الكافل وضعا اجتماعيا مختلفا، ويتطلب الأمر مراجعة التشريعات للوضع القانوني للأطفال اليتامى والمحرومين من الرعاية الأولية لضمان الحماية وتوفير الحقوق.لكن تبقى إحدى المشاكل الرئيسية التي يواجهها الأطفال فاقدو الرعاية الوالدية في المنطقة العربية هي عدم وجود تشريع

يتجاوز مساعدتهم في إيجاد أسر بديلة جديدة، ليضمن حقوقهم داخل الأسر التي تتولى مسئولية رعايتهم. ما عدا تونس حيث تسمح بالتبني، وبالتالي يكون للطفل المتبنى نفس الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها الطفل الشرعي. والتبني كم أشرنا سابقا محظور في الدول العربية ما عدا المجتمعات المسيحية، ففي لبنان تشرف المؤسسات الدينية المسيحية على التبني، وبالتالي فهو يتم تحت سلطة الكنيسة، وبترخيص منها، ومن المحكمة المسيحية.

فيما يلي للتشريعات والقوانين التي تنظم وتحمي الأطفال فاقدي الرعاية في الدول العربية:

اليمن تم إصدار قانون حقوق الطفل اليمني في عام ١٩٩٢ برقم (٤٥) الذي استوعب في فصله الثاني من الباب السابع المسمى (الرعاية الاجتماعية البديلة) وكذلك في فصله الأول والثاني من الباب المسمى (أطفال الظروف الصعبة) عدداً من المواد الحقوقية الخاصة؛ بما يتوجب على الدولة والمجتمع تجاه الأطفال الذين يعيشون ظروفاً صعبة ويحتاجون لحماية معينة ترعى مصالحهم بما يحفظ لهم الحياة الكريمة والنمو الصحي السليم.

ومن تلك المواد المادة رقم (١١٠، ١١١، ١١٢) المتعلقة بتوفير الأنظمة البديلة كالأسرة الحاضنة، ودور الأيتام، ومؤسسات الضمان الاجتماعي. والمادة رقم (١١٣، ١١٤) بشأن الحصول على النفقة الشهرية، أما المواد الواردة في الفصل الأول من الباب التاسع فقد حددت عدداً من التدابير والإجراءات العلمية والعملية الواجب اتخاذها من قبل الدولة كإنشاء المراكز والمكاتب والمؤسسات التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة، وتمويل البرامج والمشاريع الهادفة إلى معالجة أوضاع هؤلاء الأطفال وتخفيف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المستغلة لطفولتهم؛ كالمادة رقم (١٤٤، ١٤٥، ١٤٦) كما تضمن الباب الحادي عشر الخاص بالعقوبات في المادة رقم (١٥٥) المشتملة على عدد من الفقرات من رقم (١-٧) المتعلقة بالمحاسبة القانونية والعقوبة الجزائية المحددة لنوع الجرم المرتكب بحق الطفولة أثناء رعايته والإشراف على مصالحه الخاصة. إصدار قانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٣١) لعام ١٩٩١ وتعديلاته بالقانون رقم (١٧) للعام ١٩٩٦ القاضي بحماية الأطفال الفقراء المعدمين والذين يحتاجون إلى رعاية خاصة كأطفال الشوارع والأيتام.

فلسطين اهتم المشرع الفلسطيني برعاية الطفولة وأولاهم الاهتمام، فقد جاء في القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (٢٩) (بأن رعاية الأمومة والطفولة واجب وطني وللأطفال الحق في الحماية والرعاية الشاملة). كما جاء في قانون الطفل الفلسطيني رقم (٧) لسنة (٢٠٠٤) في

المادة (٣٢) منه بأنه (للطفل المحروم من بيئته العائلية الطبيعية بصفة دائمة أو مؤقتة الحق في الرعاية البديلة من خلال: الأسرة الحاضنة (البديلة) التي تتولى كفالته ورعايته.مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة إذا لم تتوافر الأسرة الحاضنة). ويتضمن القانون آليات محددة في قانون الأحوال المدنية الفلسطيني رقم (٢) لسنة (١٩٩٩) من أجل توفير الحماية والرعاية للأطفال مجهولي النسب وأفرد من بين نصوصه القانونية مجموعة من المواد القانونية وهي من المادة (٢٢) إلى المادة (٢٥)، والتي تتعلق في كيفية التعامل معهم من الناحيتين القانونية والاجتماعية ووضع الآليات اللازمة من أجل حمايتهم ونظم كيفية التعامل معهم من قبل المؤسسات المعنية بحمايتهم، كما أقر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٦ نظام الأسر الحاضنة رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٦ والذي جاء استنادا للمادة (٤) من قانون الشئون الاجتماعية رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ و المادة (٣٢) من قانون الطفل الفلسطيني المذكور أعلاه و قد تم من خلال هذا النظام تحديد الآليات القانونية و جهات الاختصاص فيما يتعلق بحضانة الأطفال مجهولي النسب و شروطها.

في الأردن يسمى النظام المتبع نظام رعاية الطفولة لسنة ١٩٧٢. ويختص بتحديد أسس وشروط الاحتضان، ويحدد مسئوليات الأسرة الحاضنة وإشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (مادة٣)، وضرورة أن يتم ذلك بعد دراسة اجتماعية وافية للتأكد من قدرة الأسرة على رعاية الطفل، وكذلك استيفائها لعدد من الشروط الموضوعة،. وتشير بعض المواد إلى جواز تقديم مساعدة ودعم مالي للأسر البديلة والمؤسسات الأهلية التي ترعى أطفالاً من هذه الفئة (مواد ٧ و٨). ويمكن للوزير أو المحكمة وبناء على دراسة اجتماعية أن تعيد النظر في أمر الطفل المودع في أسرة حاضنة ووضعه في مكان آخر.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة خالد عبد العزيز الخرجي (٢٠٠٧) بعنوان جدوى استحداث وحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية في المحاكم الشرعية السعودية من وجهة نظر القضاة: وهدفت هذه الدراسة إلي معرفة وجهة نظر القضاة في المحاكم الشرعية نحو استحداث وحدة الخدمة الاجتماعية داخل المحاكم الشرعية والوقوف علي وجهة نظر القضاة في القضايا التي يمكن أن تسهم وحدة الخدمة الاجتماعية في حلها وجهة نظرهم أيضا في الأدوار والمهام التي يجب أن تقوم بها وحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والعلمية الخاصة بوحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية ، واستخدم الباحثونمنهج المسح الاجتماعي وأداة الاستبيان وأجري دراسته علي عينة من القضاة قدرت بـ (١٠٧) قاضي ، وأستخدم في تحليل البيانات بعض الأساليب

الإحصائية وبرنامج SPSS وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها موافقة غالبية القضاة علي جدوى استحداث وحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية في المحاكم الشرعية وإمكانية إحالة القضايا التي حددها الباحثونإلي وحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية وأن هناك مهام وأدوار يمكن أن تسهم وحدة الخدمة الاجتماعية فيها لتساعد القضاة في المحاكم الشرعية وان هناك مجموعة من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والعلمية يجب توفرها في الأخصائيين والأخصائيات العاملين في وحدة الخدمة الاجتماعية.

أظهرت دراسة اجتماعية دور وأثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الريف اليمني (دراسة اجتماعية ميدانية في مديرية الصعيد محافظة شبوة) (٢٠٠٥)، هدفت إلى معرفة وتشخيص مضامين وأبعاد عملية التنشئة التي تؤديها الأسرة وبقية المؤسسات الاجتماعية الأخر في المجتمع اليمني ودور هذه المؤسسات في بناء شخصية الأبناء وتنميتها وتوجيه سلوكهم وإعدادهم لأشغال أدوارهم الاجتماعية الوظيفية. وذلك من خلال إلقاء الضوء على دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتعرف على الأدوار والآثار التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، في تنشئة الأبناء وإعدادهم وتكوين شخصياتهم ، وتقف الأسرة في مقدمة هذه المؤسسات التي تحتضن الأبناء وترعاهم وتلقنهم أسس التربية ومبادئها والمثل والقيم الاجتماعية والأخلاقية التي يحث عليها المجتمع وذلك من خلال وظيفتها التربوية والاجتماعية لتنشئة الأبناء.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول ظاهرة من أهم الظواهر الاجتماعية التي تتصل أبعادها في بناء المجتمع اليمني بصفة عامه والبناء الأسري بصفة خاصة .

وفي ضوء ذلك فأن أهمية هذه الدراسة تتمحور في الكشف عن تلك المتغيرات التي حدثت في أساليب التنشئة الاجتماعية وأثر هذه المؤسسات في إعداد وبناء جيل سليم قادراً على المساهمة الفعلية في بناء المجتمع وتطويره من خلال اكتسابه لتلك المعارف والقيم التي يتلقاها بواسطة مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتجنب الآثار السلبية فيها .

وبقدر تعلق الموضوع بمؤسسات التنشئة التي تسهم بها المؤسسات الاجتماعية لا بد من إعطاء أهمية وأولوية للمؤسسات ذات العلاقة المباشرة في حياة الأبناء اليومية والمستقبلية باختلاف مراحلهم العمرية ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولعل من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تسهم في تنشئة الفرد وتقويم سلوكه وبلورة أدواره هي المدرسة وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام – التلفاز والجامع ، علماً بان هناك مؤسسات تربوية أخر لا يمكن تغطيتها في هذه الدراسة نظراً لمحدودية أثرها في عملية التنشئة .

إن المدرسة تمثل أولى المؤسسات التعليمية التربوية التي تحتضن الأبناء بعد الأسرة فهي الخط الدفاعي الثاني لحماية الفرد فهي تتلقى الطفل صغيراً وتساهم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية في تكوين شخصيته وتطويرها وتعده ليصبح فرداً مندمجاً في المجتمع .

أما المناهج العلمية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة ، فقد شملت المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي الميداني ، وهذه المناهج المتعددة من أجل جمع البيانات والحقائق النظرية والميدانية التي تساعد في توضيح وتفسير وتحليل متغيرات دراسة التنشئة الاجتماعية . إضافة إلى ذلك فقد اعتمد منهج المسح الميداني من الدراسة على وسائل وأدوات بحثية عديدة في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها تمثلت في الاستمارات الاستبيانية والمقابلات الميدانية والملاحظة.وقد ساعدت الوسائل الإحصائية ومنها نظام SPSS ،والنسب المئوية والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومربع كاي ، وكل ذلك من أجل تفسير البيانات وتحليلها التي تم الحصول عليها من واقع الدراسة الميدانية.

وفي ضوء ذلك فقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية بموجب الاعتماد على نظرية التبادل الاجتماعي إلى أهمية العلاقة بين حقوق الأسرة وواجباتها تجاه الأبناء والمجتمع وبالعكس من خلال معرفة مدى اهتمام الأسرة بتنشئة أبنائها على تحقيق الموازنة بين حقوقهم وواجباتهم والتكاليف المادية والمعنوية التي تنفقها على تربيتهم مع المردودات المادية والمعنوية التي تحصل عليها نتيجة هذه التربية.

كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن أهم الأساليب التربوية التي تفضلها الأسر الريفية في تنشئة أبنائها أسلوب الجمع بين اللين والشدة أو التوازن بين الثواب والعقاب وان الجهل بمثل هذه الأساليب التربوية يعد من بين الأساليب القوية التي تؤدي إلى نشوء مشكلات اجتماعية ونفسية وتربوية تؤثر في عملية تنشئة الأبناء .

كما كشفت نتائج الدراسة بأن أهم المشكلات التي يعمل المعلم على حلها بالمدرسة هي تدني المستوى التعليمي للتلاميذ ، ويرى بعض العلمين والمعلمات بأن سبب التدني في المستوى الدراسي للتلاميذ له عوامل كثيرة ليس سببها المعلم وحده ، بل كثافة المناهج الدراسية ، وعدم تأهيل المعلمين ، وتقصير دور الأسر في متابعة أبنائهم .

كما كشفت نتائج الدراسة أن البرامج التي تبثها القنوات الفضائية تؤثر بصورة سلبية في سلوكيات الأبناء وهذا ما عبر عنه المعلمين والمعلمات حيث يلمسون ذلك التأثير في الواقع الاجتماعي ، وفي أثناء ممارسة عملية التدريس بالفصل ويرون بان هذه السلوكيات سلبية لا تنسجم مع أعراف المجتمع الريفي وتقاليده بوصفه مجتمعاً تقليدياً .

كما كشفت نتائج الدراسة إلى أن غياب أو هجرة الأب لسنوات طويلة يضر بعملية التنشئة الاجتماعية ، إذ يسبب غياب أو هجرة الأب إهمال العناية بالأبناء وتعرضهم إلى الوقوع في مشكلات الانحراف السلوكي والأخلاقي ، لذا كان على الأسرة ولا سيما الأب الجلوس مع الأبناء والعناية بهم ورعايتهم والاهتمام بحل مشكلاتهم .

دراسة زيادة (٢٠٠٥) بعنوان "أثر برنامج تدريبي قائم على التعلم بالنمذجة في خفض مستوى المشكلات السلوكية لدى عينه خاصة من الأطفال الأيتام والمحرومين". هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أثر برنامج تدريبي قائم على التعلم بالنمذجة في خفض مستوى المشكلات السلوكية لدى عينه خاصة من الأطفال الأيتام والمحرومين ، تكونت عينة الدراسة من ٣٢ طفلاً وطفله من الأطفال الأيتام والمحرومين المقيمين في قرية SOS في إربد. وكانت النتائج وجود أثر للبرنامج في خفض مستوى المشكلات السلوكية في كل أبعادها الدراسية النفسية الاجتماعية.

دراسة الزعبي (٢٠٠٣) دراسة بعنوان "أثر الإرشاد الجمعي بطريقة العلاج الواقعي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى عينه خاصة من الأطفال الأيتام". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإرشاد الجمعي حسب نظرية العلاج الواقعي التي طورها وليام جلاسر في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى عينه خاصة من الأطفال الأيتام ، شارك في الدراسة ٣٠ طفلاً من الأطفال الأيتام من المرحلة العمرية (١٠-١٤) عام التابعين لجمعية مبرة الملك حسين الخيرية لرعاية الأيتام/إربد.

وكانت النتائج وجود أثر لبرنامج الإرشاد الجمعي المستند الى نظرية العلاج الواقعي في تنمية المسئولية الاجتماعية في تحسين مستوى المسئولية الاجتماعية لدى أفراد المجموعة التجريبية.

دراسة العموش (٢٠٠٣) دراسة بعنوان "فاعلية برنامج الإرشاد الجمتعي في خفض نزعة الجنوح لدى الأطفال الأيتام" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية برنامج إرشاد جمعي في خفض النزعة للجنوح لدى الأطفال الأيتام ضمن الفئة العمرية (٨-١٣) سنه حيث تكونت عينة الباحثون من ١٣ طفل وطفله من جمعية عمر بن الخطاب في محافظة الزرقاء طبق الباحثون عليهم برنامج الإرشاد الجمعي الذي استند في بنائه على النظرية السلوكية المعرفية واستخدم أسلوب النمذجه ولعب الدور والأسئلة الحية والقصص والأساليب السلوكية المعرفية الأخرى. وكانت النتائج فعالية البرنامج في خفض النزعة للجنوح والمتمثلة بالعدوان والسرقة والغش والسلوك النفعي والشك بالآخرين والكذب لدى فئة الأطفال الأيتام.

دراسة السردية (٢٠٠٢) بعنوان "المشكلات السلوكية لدى الأطفال الأيتام" هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى مستوى ممارسة المشكلات السلوكية لدى الأطفال في دور رعاية الأيتام من

وجهة نظر معلميهم ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة مكونه من ٥٢ فقره موزعه على ثلاثة أبعاد هي "بعد المشكلات السلوكية المدرسية ، بعد المشكلات السلوكية الاجتماعية، بعد المشكلات السلوكية النفسية" وطبقت الاستبانة على عينه مكونه من ٦٠ طفل وطفله في ثلاث دور لرعاية الأيتام في محافظة إربد "قرية SOS – إربد ، دار الحنان ، مبرة الحسين".

وكانت النتائج : أبرز المشكلات السلوكية التي يمارسها أطفال دور رعاية الأيتام كانت المشكلات السلوكية النفسية ثم المشكلات السلوكية الاجتماعية. وأكثر المشكلات النفسية برزت عند الأطفال الحاجة للانتباه والتوجيه.وأكثر المشكلات الاجتماعية عند الأطفال كانت الثرثرة والمنافسة الزائدة.

دراسة زيدان (٢٠٠٢) دراسة بعنوان "الحاجات الأساسية لدى الأطفال"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الحاجات الأساسية لدى الأطفال الذين يحصلون على رعاية بديله في المؤسسات الجماعية والأسر البديلة والأسر الأصلية.

وكانت النتائج رضا أطفال الأسر الأصلية وتقبلهم لذاتهم وللآخرين أكثر من رضا أطفال المؤسسات الجماعية والأسر البديلة. الأطفال في المؤسسات الجماعية والأسر البديلة يعانون من الإحساس بعدم تقدير الآخرين لهم.

دراسة الكوت (٢٠٠٠) بعنوان "تقدير الذات والوحدة النفسية لدى المراهقين المحرومين وغير المحرومين من أسرهم" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الفروق في تقدير الذات والوحدة النفسية تبعاً لمتغيرات الجنس والإقامة مع الأسرة أو الحرمان منها وشملت عينة الدراسة ٢٠٠ طالباً وطالبه من المراهقين منهم ١٠٠ من المراهقين المحرومين من أسرهم ويقيمون في المؤسسات الإيوائيه في عمان وإربد و١٠٠ من المراهقين غير المحرومين من أسرهم.

دراسة منتدى الأيتام (٢٠٠٠) بعنوان "الدراسة الوطنية للأطفال الأقل حظاً" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأطفال الأقل حظاً والأيتام وشملت الدراسة ٣٦ طفلاً يتيماً وتشير الإحصائيات أن هناك أكثر من ٣٦ طفلاً يتيماً أو من عائله مفككه في مؤسسات رعاية الطفولة عام ٢٠٠٠ منهم ٢٤٩ في مؤسسات تابعه للقطاع العام و٨٨٧ في مؤسسات تابعه للقطاع الخاص وتشير إحصائيات وزارة التنمية الاجتماعية إلى أن ٨٠% من الأطفال الموجودين في مؤسسات الرعاية هم من العائلات المفككة ١٥% من الأطفال المولودين خارج إطار الزوجية ٥% من الأيتام.

وتشير الدراسات إلى أن مؤسسات الرعاية ومراكز تربية الأحداث في الأردن تلبي معظم الاحتياجات الأساسية للأطفال من غذاء وملبس لكن في ذات الوقت تفتقد إلى البرامج التربوية

والاجتماعية الهادفة والخطط الفردية لرعاية الأطفال وتلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والترفيهية والتربوية .

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال مشكلة الدراسة والتي تتحدد في معرفة دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام، من وجهة نظر عينة الدراسة التي تمثلت في العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وذلك للتعرف على دور المؤسسات الاجتماعية في الرعاية الصحية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والترفيهية والرياضية للأيتام. كما تتميز هذه الدراسة من خلال نتائج هذه الدراسة نتائجها التي سوف تسهم في تقديم صورة واضحة المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام. وتعتبر النتائج المتوقعة ذات أهمية مستقبلية بالنسبة لكيفية الخروج بأفضل خدمه مؤسسية مجتمعية للأيتام.

منهجية الدراسة:

تناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة والأداة المستخدمة لجمع البيانات، وطريقة تطويرها وصدقها، وثباتها، وتناول وصفاً لإجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي تمّ استخدامها للإجابة عن أسئلة الدراسة.

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثون المنهج الوصفي التحليلي لإجراء هذه الدراسة، وذلك لملامته لطبيعة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المؤسسات الاجتماعية في كل من محافظة جرش وعجلون.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من العاملين في المؤسسات الاجتماعية بلغت (٢٥٠) عامل وعامله في مديريات التنمية في محافظة جرش وعجلون. وهي كالآتي:

- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الديموغرافية:

جدول (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	الذكور	140	56%
	الإناث	110	44%
طبيعة العمل	باحثة اجتماعية	90	36%
	مراقب سلوك	100	40%
	إداري	60	24%
المؤهل العلمي	بكالوريوس فما دون	185	74%
	دراسات عليا	65	26%

أداة الدراسة:

قام الباحثون باستخدام المنهج المسحي بإعداد أسئلة لتشكل المحاور التي اعتمدت عليها الاستبانة التي تم تطبيقها على عدد من أساتذة الشريعة وذلك للتعرف على دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام.

أداة الدراسة:

دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام:

قام الباحثون بتطوير استبانه للكشف عن دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام، وذلك بعد الإطلاع على الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة والدراسات السابقة. والذي يتعلق بموضوع أداة الدراسة وكان عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (١٨) .

صدق الأداة:

للتحقق من صدق الأداة اعتمد الباحثون صدق المحتوى إذ قامت بعرض الأداة على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال الخدمة الاجتماعية، وذلك بغرض معرفة ما تقيسه الفقرات من الأداء المطلوب، ومدى صلة فقرات المقياس بالمتغير المراد قياسه، وللحكم على الفقرات وصياغتها ودرجة وضوحها، ومناسبتها للمجالات.

ثبات الأداة:

تم استخراج قيم معاملات الثبات (كورنباخ ألفا) لمجالات الدراسة وكانت كالآتي:

جدول (٢)

قيم معاملات الثبات (كورنباخ ألفا) لمجالات الدراسة

المجال	معامل الثبات
دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام صحيا	٠.٨٤
دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام تربويا	٠.٨٦
دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام اجتماعيا واقتصاديا	٠.٨٨
الأداة ككل	**٠.٨٦**

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع في نسب معاملات الثبات، مما يبين وجود اتساق عالي بين فقرات المجال الواحد على حده وفقرات الأداة ككل. مما يجعلها مقبولة لأغراض البحث العلمي.

إجراءات الدراسة:

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة وتحديد العينة المراد تطبيق الاستبانة عليها، تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة وذلك بعد شرح أهدافها والطلب من العينة تعبئتها بدقة وموضوعية، كما أكد الباحثون للأفراد المشمولين بالدراسة، أن إجاباتهم سوف تعامل بسرية تامة، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم إعطاء المستجيبين فرصة كافية للإجابة.

كما وسيتم تدريج مستوى الإجابة عن كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي وتحديدها بخمسة مستويات على النحو الآتي: موافق جدا ويعطى (٥) درجات ومستوى موافق ويعطى (٤) درجات ومستوى محايد ويعطى (٣) درجات ومستوى غير موافق ويعطى (٢) درجتين ومستوى غير موافق بشدة ويعطى (١) درجة واحدة، وجرى استخدام مقياس الحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (مرتفع، متوسط، منخفض)، بالاعتماد على فئات الأداة، وعددها أربع فئات هي (١-١.٩٩)، (٢-٢.٩٩)، (٣-٣.٩٩)، (٤-٥)، وذلك بتقسيم عدد الفئات على عدد البدائل

الخمسة وهي تمثل (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وبطريقة حسابية (٤÷٥ = ٠.٨) تكون المستويات الثلاثة كالتالي[الدرجة المنخفضة من (١- أقل من ٢.٦) والدرجة المتوسطة (٢.٦ – أقل من ٣.٤)، والدرجة المرتفعة (٣.٤ – ٥)]، ويمكن توضيح التقسيم لهذه المستويات كالآتي:

١+ (٠.٨ + ٠.٨) = ٢.٦.

٢.٦ + (٠.٨) = ٣.٤.

٣.٤ + (٠.٨+ ٠.٨) = ٥.

وبذلك تكون المستويات على النحو الآتي:

من١- اقل من ٢.٦ درجة منخفضة.

٢.٦- اقل من ٣.٤ درجة متوسطة.

٣.٤- ٥ درجة مرتفعة .

المعالجة الإحصائية:

لغرض الإجابة عن أسئلة البحث وتحقيق الأهداف المرجوة منه، تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

١. للإجابة عن السؤال الأول والثاني والثالث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
٢. لاستخراج ثبات الأداة تم استخدام معامل الثبات (Cornbach Alpha).
٣. وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية لأغراض حصر العينة.

نتائج الدراسة:

للإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على " ما دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام صحيا؟" تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالمجال الأول، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام صحيا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقدير
١	توفر المؤسسات برنامجا علاجيا شاملا	3.59	1.18	١	مرتفعة
٢	توفر المؤسسات الاجتماعية الأدوية اللازمة لكافة الأمراض.	3.04	1.01	٢	متوسطه
٣	التحصين الموسع والشامل ضد الأمراض المعدية.	2.9	1.10	٣	متوسطه
٤	توفر المؤسسات الاجتماعية عدالة توزيع المصادر والموارد الصحية.	2.57	1.05	٤	منخفضة
٥	التثقيف الصحي كدعامة أساسيه للسيطرة على المشاكل الصحية	2.33	0.98	٥	منخفضة
٦	توفير الأغذية والتغذية السليمة.	2.32	1.02	٦	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.79	.58		متوسطه

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية جاءت على الأغلب متوسطة للفقرات حسب إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي (2.79)، وبانحراف معياري بلغ (٠.58).

ويبين الجدول السابق أن الفقرة رقم (١) والتي تنص على " توفر المؤسسات برنامجا علاجيا شاملا " جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.59)، بينما جاءت كل من الفقرة رقم (٢) والتي تنص على " توفر المؤسسات الاجتماعية الأدوية اللازمة لكافة الأمراض " في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.04)، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (٤) والتي تنص على " التثقيف الصحي كدعامة أساسيه للسيطرة على المشاكل الصحية " بمتوسط حسابي متوسط بلغ (2.33)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٥) والتي تنص على " توفير الأغذية والتغذية السليمة"، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٢).

للإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على " ما دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام تربويا ؟" تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام تربويا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقدير
٧	تؤمن الكتب والمواد التربوية الأساسية	3.37	1.44	١	متوسطة
٨	تؤمن مقاعد جامعية للأيتام	3.20	1.15	٢	متوسطة
٩	توفر المصاريف المادية للدراسة	3.05	1.11	٣	متوسطة
١٠	توفر فرصا تعليمية مناسبة	3.00	1.43	٤	متوسطة
الدرجة الكلية		3.16	1.18		متوسطة

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية جاءت في الأغلب متوسطة للفقرات حسب إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي (3.16)، وبانحراف معياري بلغ (١.١٨).

ويبين الجدول السابق أن الفقرة رقم (10) والتي تنص على " تؤمن الكتب والمواد التربوية الأساسية " جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.37)، بينما جاءت الفقرة رقم (٨) والتي تنص على "تؤمن مقاعد جامعية للأيتام" في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.20)، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (٩) والتي تنص على " توفر المصاريف المادية للدراسة" بمتوسط حسابي متوسط بلغ (3.05)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (٧) والتي تنص على " توفر فرصا تعليمية مناسبة "، بمتوسط حسابي بلغ (3.00).

للإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على " ما دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام اجتماعيا واقتصاديا؟" تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة ، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام اجتماعيا واقتصاديا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقدير
١١	توفر بيئة أخلاقية تتناسب والمجتمع	3.42	0.94	١	مرتفعة
١٢	توفر مستلزمات الحياة المادية	3.11	1.24	٢	متوسطة
١٣	تأمين المسكن والملبس والحاجات الأساسية.	3.11	1.14	٢	متوسطة
١٤	توفر بيئة اجتماعية تربوية ملائمة	2.96	1.35	٣	متوسطة
الدرجة الكلية		3. 15	1.19		متوسطة

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية جاءت في الأغلب متوسطة للفقرات حسب إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي (٣.١٥)، وبانحراف معياري بلغ (1.19).

ويبين الجدول السابق أن الفقرة رقم (١٣) والتي تنص على " توفر بيئة أخلاقية تتناسب والمجتمع" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.42)، بينما جاءت الفقرة رقم (12) والتي تنص على " توفر مستلزمات الحياة المادية" والفقرة رقم (١٤) والتي تنص على " تأمين المسكن والملبس والحاجات الأساسية" في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٣.١١)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (١١) والتي تنص على " توفر بيئة اجتماعية تربوية ملائمة "، بمتوسط حسابي بلغ (2.96).

للإجابة عن السؤال الرابع والذي ينص على " ما دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام رياضيا وترفيهيا؟" تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة ، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات

أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس دور المؤسسات

الاجتماعية في رعاية الأيتام رياضيا وترفيهيا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقدير
١٥	تقوم المؤسسات بتنظيم مسابقات رياضية للأيتام	3.51	1.24	١	مرتفعة
١٦	تنظم المؤسسات الاجتماعية مسابقات ترفيهية مفيدة وقيّمه للأيتام.	3.29	1.17	٢	متوسطة
١٧	توفر المؤسسات الاجتماعية مدربين رياضيين، ضمن المنهاج التعليمي للأيتام.	3.24	1.33	٣	متوسطة
١٨	توفر المؤسسات الاجتماعية برامج ترفيهية منظمة للأيتام.	3.20	1.32	٤	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.31	.89		متوسطة

يظهر من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية جاءت في الأغلب متوسطة للفقرات حسب إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد جاء المتوسط الحسابي الكلي (٣.٣١)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٨٩).

ويبين الجدول السابق أن الفقرة رقم (١٨) والتي تنص على " تقوم المؤسسات بتنظيم مسابقات رياضية للأيتام" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣.٥١)، بينما جاءت الفقرة رقم (١٦) والتي تنص على " تنظم المؤسسات الاجتماعية مسابقات ترفيهية مفيدة وقيّمه للأيتام" في الرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٩)، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة كل من الفقرة رقم (١٧) والتي تنص على " توفر المؤسسات الاجتماعية مدربين رياضيين، ضمن المنهاج التعليمي للأيتام" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٤). وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم

(١٥) والتي تنص على " توفر المؤسسات الاجتماعية برامج ترفيهية منظمة للأيتام" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٠).

الدلالة الإحصائية:

أولا: الجنس

تم استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين وكانت النتائج كالآتي:

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (ت)

لاختبار الفروق بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير الجنس

المجال	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
دور الرعاية الاجتماعية في رعاية الأيتام صحيا	ذكر	4.31	.54	.851	.921
	أنثى	4.16	.57		
دور الرعاية الاجتماعية في رعاية الأيتام تربويا	ذكر	4.38	.49	.145	.294
	أنثى	4.16	.83		
دور الرعاية الاجتماعية في رعاية الأيتام اجتماعيا واقتصاديا	ذكر	4.08	.65	.682	.469
	أنثى	3.98	.77		
دور الرعاية الاجتماعية في رعاية الأيتام رياضيا وترفيهيا	ذكر	3.94	.65	٠.٧٨٤	٠.٣٢٧
	أنثى	4.01	.77		

تشير نتائج الدراسة فيما يتعلق باختلاف إجابات أفراد عينة الدراسة تبعا للجنس، إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للفروق مابين إجابات الذكور والإناث حيث جاءت قيمة مستوى الدلالة في الأربع مجالات غير ذات دلالة إحصائي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥).

ثانيا: طبيعة العمل:

جدول (٨)

تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)

لبيان أثر متغير طبيعة العمل على إجابات أفراد عينة الدراسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
دور الرعاية الاجتماعية في رعاية الأيتام صحيا	بين المجموعات	.857	2	.428	1.396	.258
	داخل المجموعات	14.118	٤٧	.307		
	المجموع	14.975	49			
دور الرعاية الاجتماعية في رعاية الأيتام تربويا	بين المجموعات	1.316	2	.658	1.330	.274
	داخل المجموعات	22.764	٤٧	.495		
	المجموع	24.080	49			
دور الرعاية الاجتماعية في رعاية الأيتام اجتماعيا واقتصاديا	بين المجموعات	2.079	2	1.039	2.125	.131
	داخل المجموعات	22.501	٤٧	.489		
	المجموع	24.580	49			
دور الرعاية الاجتماعية في رعاية الأيتام رياضيا وترفيهيا	بين المجموعات	٢.٣٦١	2	١.٣٠٢	٢.٠١٤	٠.١٢٤
	داخل المجموعات	٢٣.٦١٤	٤٧	٠.٥٢٤		
	المجموع	25.975	49			

يظهر من الجدول السابق أن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف طبيعة العمل جاءت غير ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير طبيعة العمل

نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

١- فيما يتعلق دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام صحيا أوضحت عينة الدراسة أن المؤسسات الاجتماعية تسعى لتوفير برنامجا علاجيا شاملا، كما أن الأدوية التي توفرها من خلال البرامج العلاجية المطروحة هي شاملة لكافة الأمراض.

٢- فيما يتعلق دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام تربويا أوضحت العينة أن المؤسسات الاجتماعية تؤمن الأيتام بالكتب والمواد الدراسية اللازمة للعملية التربوية. كما بينت العينة أن هناك نسب معينة المن المقاعد الجامعية التي تسعى المؤسسة الاجتماعية لتأمينها لتابعيها من الأيتام.

٣- أما دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام اجتماعيا واقتصاديا فإن من أهم العوامل التي توفرها المؤسسة الاجتماعية هي البيئة الأخلاقية التي تتناسب والمجتمع. بالإضافة لمستلزمات الحياة المادية.

٤- وأخيرا فيما يتعلق ب دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام رياضيا وترفيهيا أوضحت عينة الدراسة أن المؤسسات تقوم بتنظيم مسابقات رياضية للأيتام، كما أنها تنظم مسابقات ترفيهية مفيدة وقيّمه للأيتام.

التوصيات:

١- مراعاة التشريعات والقوانين الخاصة بالأطفال فاقدي الرعاية والتي تنظم مؤسسات الرعاية وجعلها أكثر اتساقا مع مواد اتفاقية حقوق الطفل بما يضمن حماية حقوق هذه الفئة من الأطفال.

٢- دعم ومساندة الأسرة للقيام بدورها وتقديم برامج التربية الوالدية.

٣- تطوير سلسلة من البدائل لرعاية الأطفال بمشاركة المجتمع المحلي والجمعيات الأهلية في تقديم الرعاية وفي المتابعة والرقابة.

٤- التوعية بثقافة حقوق الطفل والعمل على تغيير المنطلق السائد في التعامل مع الأطفال وزيادة الوعي بحق الأطفال في الحماية وتفعيل مشاركة الأطفال والاستماع إلى آرائهم.

المراجع

١. القرآن الكريم.

٢. خالد عبد العزيز الخرجي (٢٠٠٧) بعنوان جدوى استحداث وحدة الخدمة الاجتماعية الأسرية في المحاكم الشرعية السعودية من وجهة نظر القضاة، المملكة العربية السعودية.

٣. دراسة اجتماعية ميدانية في مديرية الصعيد محافظة شبوة، (٢٠٠٥)" دور وأثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الريف اليمني"، شبوة–اليمن.

٤. زيادة (٢٠٠٥) بعنوان "أثر برنامج تدريبي قائم على التعلم بالنمذجة في خفض مستوى المشكلات السلوكية لدى عينه خاصة من الأطفال الأيتام والمحرومين.

٥. الزعبي (٢٠٠٣) دراسة بعنوان "أثر الإرشاد الجمعي بطريقة العلاج الواقعي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى عينه خاصة من الأطفال الأيتام.

٦. العموش (٢٠٠٣) دراسة بعنوان "فاعلية برنامج الإرشاد الجمعي في خفض نزعة الجنوح لدى الأطفال الأيتام.

٧. السردية (٢٠٠٢) بعنوان "المشكلات السلوكية لدى الأطفال الأيتام" هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى مستوى ممارسة المشكلات السلوكية لدى الأطفال في دور رعاية الأيتام من وجهة نظر معلميهم.

٨. زيدان (٢٠٠٢) دراسة بعنوان "الحاجات الأساسية لدى الأطفال".

٩. الكوت (٢٠٠٠) بعنوان "تقدير الذات والوحدة النفسية لدى المراهقين المحرومين وغير المحرومين من أسرهم.

١٠. منتدى الأيتام (٢٠٠٠) بعنوان "الدراسة الوطنية للأطفال الأقل حظاً"

١١. التقرير العالمي بشأن العنف ضد الأطفال: باولو سيرجيو بينهيرو

١٢. UNICEF 2000

١٣. Save the Children 2005

الملاحق: الاستبيان

البيانات الشخصية:

١. الجنس:

□ ذكر □ أنثى

٢. طبيعة العمل: .....

٣. المؤهل العلمي:

□ بكالوريوس فما دون □ دراسات عليا

الرقم	الفقرات	الدرجة				
		موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام صحيا						
١	توفر المؤسسات برنامجا علاجيا شاملا.					
٢	توفر المؤسسات الاجتماعية الأدوية اللازمة لكافة الأمراض.					
٣	توفر المؤسسات الاجتماعية عدالة توزيع المصادر والموارد الصحية.					
٤	التثقيف الصحي كدعامة أساسيه للسيطرة على المشاكل الصحية					
٥	توفير الأغذية والتغذية السليمة.					
٦	التحصين الموسع والشامل ضد الأمراض المعدية.					
دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام تربويا						
٧	توفر فرصا تعليمية مناسبة					

الرقم	الفقرات	الدرجة				
		موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
٨	تؤمن مقاعد جامعية للأيتام					
٩	توفر المصاريف المادية للدراسة					
١٠	تـؤمن الكتـب والمـواد التربويـة الأساسية					
دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام اجتماعيا واقتصاديا						
١١	تـوفر بيئـة اجتماعيـة تربويـة ملائمة					
١٢	توفر مستلزمات الحياة المادية					
١٣	تـوفر بيئـة أخلاقيـة تتناسـب والمجتمع					
١٤	تـأمين المسـكن والملـبس والحاجات الأساسية.					
دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام رياضيا وترفيهيا						
١٥	تـوفر المؤسسـات الاجتماعيـة برامج ترفيهية منظمة للأيتام.					
١٦	تـنظم المؤسسـات الاجتماعيـة مسـابقات ترفيهيـة مفيـدة وقيّمـه للأيتام.					
١٧	تـوفر المؤسسـات الاجتماعيـة مـدربين رياضـيين، ضـمن المنهاج التعليمي للأيتام.					
١٨	تقوم المؤسسات بتنظيم مسابقات رياضية للأيتام					

دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام
(دراسة حالة في محافظتي جرش وعجلون- الأردن)

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام، وتم تحقيق أهداف الدراسة من خلال أداة الدراسة التي طورتها الباحثون لقياس ما يجب قياسه، وقد تم التعديل عليها وإضافة بعض الفقرات وحذف بعضها بعد عرضها على لجنة التحكيم، ثم تم توزيعها على عينة الدراسة، وقد كانت النتائج كالآتي:

١- فيما يتعلق دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام صحيا أوضحت عينة الدراسة أن المؤسسات الاجتماعية تسعى لتوفير برنامجا علاجيا شاملا، كما أن الأدوية التي توفرها من خلال البرامج العلاجية المطروحة هي شاملة لكافة الأمراض.

٢- فيما يتعلق دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام تربويا أوضحت العينة أن المؤسسات الاجتماعية تؤمن الأيتام بالكتب والمواد الدراسية اللازمة للعملية التربوية. كما بينت العينة أن هناك نسب معينة المن المقاعد الجامعية التي تسعى المؤسسة الاجتماعية لتأمينها لتابعيها من الأيتام.

٣- أما دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام اجتماعيا واقتصاديا فإن من أهم العوامل التي توفرها المؤسسة الاجتماعية هي البيئة الأخلاقية التي تتناسب والمجتمع. بالإضافة لمستلزمات الحياة المادية.

٤- وأخيرا فيما يتعلق ب دور المؤسسات الاجتماعية في رعاية الأيتام رياضيا وترفيهيا أوضحت عينة الدراسة أن المؤسسات تقوم بتنظيم مسابقات رياضية للأيتام، كما أنها تنظم مسابقات ترفيهية مفيدة وقيّمه للأيتام.

Abstract

The purpose of this study was to investigate the role of social institutions in the care of orphans, have been achieving the objectives of the study through a research tool developed by the researcher to measure must be measured, has been modified, and adding some paragraphs and delete some of them after being submitted to the jury, and then distributed to a sample of the study, The results were as follows:

1 - with regard to the role of social institutions in the health care of orphans, the study sample indicated that social institutions, seeks to provide a comprehensive treatment program, and that the medicines provided through the programs offered is a comprehensive treatment of all diseases.

2 - With regard to the role of social institutions in the care of orphans educationally sample indicated that social institutions provide orphans with books and study materials for the educational process. The sample also indicated that there are certain ratios of university seats manna social institution, which seeks to secure for the dependencies of the orphans.

3 - The role of social institutions in the care of orphans, socially and economically the most important factors provided by the social institution is a moral environment suited to the community. In addition to the material necessities of life.

4 - Finally, with regard to the role of social institutions in the care of orphans, sports and recreation study sample indicated that the institutions are organized sporting events for orphans, as it organizes contests useful and valuable for the orphans.